### تبنى العديد من الاقتراحات المستقبلية لمعالجة المعوقات التي واجهت تطبيق قانون 19 لعام 2000 «2-1»

# «الهيكلة»: نبذل جهوداً جبارة بشأن تشجيع العمالة الوطنية على العمل في الجهات غير الحكومية

كتب: نوف السهو

يقوم برنامج إعادة الهيكلة والقوى العاملة بدور كبير في تشجيع الشباب بالعمل في القطاع الخاص، وذلك تحقيقاً لرؤية الدولة الرامية الى حث الشباب إلى الالتحاق بالعمل في الجهات غير الحكومية، من هنا تبنى البرنامج العديد من الاقتراحات والسياسات المستقبلية لمعالجة الكثير من المعوقات والصعوبات التي واجهته طوال فترة عمله، وساهمت جهود البرنامج في طرح حلول ومقترحات ساعدت كثيراً في الخروج من أزمة البطالة، فقد أثمرت جهود البرنامج في تطبيق القانون 19 لسنة 2000 الذي بدوره ساهم مساهمة فعالة في قرارات مجلس الوزراء على تحقيق العديد من النتائج الايجابية، كذلك ساهم البرنامج في عقد الكثير من الندوات والمبادرات والورش التدريبية التي ساهمت في مساعدة الشباب للتوصل إلى حلول عملية في أزمة البطالة، وقام البرنامج بتنفيذ الكثير من الحملات الاعلامية تحت مسمى التحدي والتي كانت بهدف تغيير مفاهيم وقيم العمل لدى العمالة الوطنية فإلى التفاصيل في الحوار التالي مع الأمين العام لبرنامج إعادة الهيكلة فوزي المجدلي ...

ما هو دور برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة في تحقيق أهداف القانون رقم 19 لسنة 2000 بشأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها على العمل بالجهات غير الحكومية؟

تحقيقا لرؤية الدولة الرامية إلى إعادة هيكلة القوى العاملة الوطنية وحث المواطنين وتحفيزهم على الالتحاق بالعمل في الجهات غير الحكومية صدر القانون رقم 19 لسنة 2000، متضمنا العديد من الآليات الداعمة لتوجه الدولة في دعم العمالة الوطنية وتسكينها بالقطاع الخاص وتخفيف العبء على القطاع الحكومي، وهو ما كان له عظيم الأثر في إعادة تركيبة القوى العاملة الوطنية وذلك بزيادة نسبة العاملين بالقطاع الخاص والذي انعكس أثره إيجابا على نسبة البطالة حيث نهض القانون بالكثير من الأمور التي أدت إلى تحقيق أهدافه وأخصها معالجة أسباب الخلل القائم في تركيبة القوى العاملة في القطاع الخاص وسوء توزيع العمالة الوطنية بين الجهات الحكومية وغير الحكومية.

وقد أناط القانون المشار إليه والقرارات الصادرة تنفيذا له بالبرنامج القيام على تنفيذ السياسات الهادفة إلى توفير فرص للعمالة الوطنية في نطاق القطاع الخاص، وقد بذل البرنامج جهدا حثيثا لتنفيذ هذه السياسات وتحقيق الأهداف والغايات المرجوة منها من خلال العديد من الأدوات سواء ما كان منها متضمنا تقديم دعم مباشر للمواطنين كصرف علاوة اجتماعية وعلاوة للعاملين بالجهات غير الحكومية، أو صرف بدل نقدي للباحثين عن عمل أو المسرحين ممن أنهيت خدماتهم من العمل في القطاع الخاص أو صرف المكافأة الاجتماعية المقررة للخريجين لحين التحاقهم بالعمل، ومن تلك الأدوات ما كان متعلقا بتنمية وتأهيل المواطن الكويتي كتدريب الباحثين عن العمل بغية رفع مستوى المهارة والكفاءة تمهيدا لدخولهم سوق العمل الخاص، أو تدريب العمالة الوطنية القائمة على رأس عملها في القطاع الخاص على مختلف المهن والوظائف والمساهمة في تكلفة تدريبهم، فضلا عن قيام البرنامج بتدريب الطلبة خلال العطلة الصيفية لإكسابهم الخبرة العملية وتعريفهم بالقطاع بطبيعة العمل في الجهات غير الحكومية ومن ثم تشجيعهم على الالتحاق به.

وقد أثمرت جهود البرنامج خلال فترة عمله التي تنحصر بين صدور القانون رقم 19 لسنة 2000 بدعم العمالة الوطنية وحتى تاريخ اليوم عن تعديل تركيبة القوى العاملة في القطاع الخاص لصالح العمالة الوطنية وزيادة أعداد ونسب العمالة الوطنية في الجهات غير الحكومية وهو ما كان ليتحقق إلا بتكثيف جهود البرنامج الإرشادية التي عنيت بتوجيه الباحثين عن عمل لمساعدتهم على الحصول على وظيفة تتوافق مع القدرة والمهارة والمؤهل العلمي وبما يتناسب مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل، والعمل الدؤوب في البحث عن فرص العمل المتاحة لدى القطاع الخاص وتوظيف المواطنين عليها.

وما يجدر الاشارة إليه أن جهود البرنامج لم تقف عند حد زيادة أعداد من تم توظيفهم في القطاع الخاص وإعادة هيكلة القوى العاملة بل استهدفت أيضا تنمية مهارات وقدرات العامل الكويتي والباحث عن عمل لتأهيله للالتحاق بوظيفة مناسبة في القطاع الخاص من خلال تدريبهم تدريبا فنيا وميدانيا تتكلف الدولة نفقاته أو تساهم في تكلفته. وما كانت لجهود البرنامج أن تأتي ثمارها دون تغيير مفاهيم وقيم العمل لدى المواطن الكويتي بهدف توجيهه نحو العمل في القطاع الخاص وذلك من خلال حملات توعوية وإرشادية.

هذا وقد تبنى برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة العديد من الاقتراحات والسياسات المستقبلية لمعالجة هذه المعوقات التي واجهت تطبيق أحكام القانون 19 لسنة 2000 منها اقتراح إنشاء مركز المستقبل لتوظيف العمالة الوطنية على المشاريع التنموية الكبرى، واقتراح وانشاء وتنفيذ الشبكة الآلية للتحويلات النقدية للأفراد، ومقترح مشروع قانون إنشاء الهيئة العامة لدعم العمالة الوطنية وما تضمنه ذلك المقترح من حق العامل في الابتعاث للتدريب أو الدراسة، فضلا عن اقتراح البرنامج لمشروع قرار تكويت العمالة الوطنية على العقود الحكومية، ومقترح تعديل قرار مجلس الوزراء رقم 391 لسنة 2001 بشأن صروف العلاوة الاجتماعية للعاملين بالجهات غير الحكومية بإضافة شرط تسجيل العامل لدى هيئة القوى العاملة لشروط صرف العلاوة الاجتماعية وعلاوة الاولاد للحد من عملية التعيين الوهمي وترشيد الانفاق الحكومي والتحقق من وصول الدعم لمستحقيه، وغير ذلك من جهود البرنامج واقتراحاته التي ساهمت في معالجة الاشكاليات والمعوقات التي واجهت تطبيق أحكام القانون 19 لسنة 2000 المشار اليه، وعلى النحو المبين تفصيلا بهذا التقرير.

ما هي نتائج تطبيق القانون رقم 19 لسنة 2000 وأثرها على زيادة العمالة الوطنية في القطاع الخاص ..؟

أثمرت جهود البرنامج نحو تطبيق القانون رقم 19 لسنة 2000 بشأن تشجيع العمالة الوطنية وحثها على العمل في الجهات غير الحكومية وما صدر استنادا إلى ذلك القانون من قرارات عن مجلس الوزراء، على تحقيق العديد من النتائج في مجالات عدة أهمها:-

أولا: صرف المزايا المالية:

بلغ عدد من تقاضى العلاوة الاجتماعية وعلاوة الأولاد من عام 2001 (بداية عمل البرنامج) وحتى نهاية ديسمبر 2014 (109774) مواطنا ومواطنة.

بلغ إجمالي المبالغ المنصرفة (علاوة اجتماعية وعلاوة أولاد) من عام 2001 وحتى نهاية ديسمبر2014 (مليار وأربعمائة وأربعة وثمانون مليون دينار كويتي).

بلغ عدد من تقاضى العلاوة الاجتماعية عام 2014 (74078) مواطنا ومواطنة.

بلغ إجمالي المبالغ المنصرفة (علاوة اجتماعية وعلاوة أولاد) عام2014 (أربعمائة وستة وثمانون مليون وأربعمائة وخمس وأربعون الف دينار كويتي.

ثانيا: تدريب وتأهيل العمالة الوطنية.

بلغ إجمالي أعداد المتدربين من الباحثين عن العمل خلال الفترة من عام 2003 وحتى نهاية ديسمبر 2014 (6364) مواطن ومواطنة تقريباً.

بلغ إجمالي أعداد المتدربين من العاملين في القطاع الخاص خلال الفترة من عام 2003 وحتى نهاية ديسمبر 2014 (21963) مواطن ومواطنة تقريبا.

بلغ إجمالي أعداد الطلبة الذين استفادوا من التدريب خلال الفترة من عام 2003 وحتى نهاية ديسمبر 2014 (7291) طالب وطالبة.

الأمر الذي يبين أن إجمالي عدد المتدربين 35618 مواطن ومواطنة وذلك بتكلفة قدرها ستة ملاين دينار وستمائه واثنان وخمسون الف دينار وثلاثمائة واثنان وثلاثون دينار كويتي وخمسمائة وتسعه وعشرون فلسا.

ثالثا: في مجال صرف بدل البحث عن عمل:

بلغ عدد الباحثين عن عمل المتقدمين للبرنامج الذين استفادوا من قرار بدل البحث عن عمل عدد 31848 باحث خلال المدة من عام 2003 وحتى نهاية ديسمبر 2014.

وبلغت إجمالي المبالغ المنصرفة لهم مبلغ اثنان وعشرون مليون ومائه وثمانية وثمانون الف وثلاثمائه وستة عشر دينار كويتي وستمائه وخمسون فلسا.

رابعاً: في مجال المكافأة الاجتماعية المقررة للخريجين:

بلغ عدد الخريجين صارفي المكافأة الإجتماعية المقررة لهم عدد( 26394) خريج خلال المدة من 2012/1/1 وحتى نهاية ديسمبر 2014.

بلغت إجمالي المبالغ المنصرفة لهم اثنان وثلاثون مليون ومائتان وواحد وتسعون الف دينار وسته وخمسون دينارا كويتيا.

ما هي قرارات النسب والعمالة المستهدف تحقيقها؟

استهدف القانون 19 لسنة 2000 من خلال فرض نسب على شركات القطاع الخاص لزيادة أعداد العاملين في الجهات غير الحكومية. وجعل تلك الشركات شريكا في استيعاب العمالة الوطنية، وعليه فقد أعد البرنامج 3 مشاريع قرارات متعاقبة والتي صدرت عن مجلس الوزراء بتحديد نسب العمالة الوطنية في الجهات غير الحكومية منذ الفترة من عام 2002 وحتى الآن وهي:

القرار رقم 904 لسنة 2003 (استهدف توفير 8000 فرصة وظيفية).

القرار رقم 955 لسنة 2005 (استهدف توفير 13732 وظيفة).

صدر القرار رقم 1104/ خامسا لسنة 2008 - تم البدء في تنفيذه في مارس 2010 (يستهدف توفير حوالي 12 الف فرصة عمل).

صدر القرار رقم1028 لسنة 2014 - والمحدد لبدء سريانه 2014/2/25 (يستهدف توفير حوالي 10 الاف فرصة عمل).

ما دور البرنامج في دعم وتشجيع الشباب بالمشروعات الصغيرة؟

عقد البرنامج العديد من الدورات التدريبية للمبادرين لتأهيلهم وتشجيعهم للعمل في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث استفاد منها عدد(310) مواطن ومواطنة.

شارك البرنامج في عدة معارض محلية ذات العلاقة منها معرض سوق المباركية، معرض نادي ضباط الجيش، معرض وي ار للمبادرين بمجمع ليلى جاليري.

إقامة كرنفال للمشاريع الصغيرة بالجمعيات منها كرنفال جمعية الروضة وجمعية اليرموك.

تم البدء في إعداد الدراسات الإستشارية اللازمة لإنشاء حاضنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهي منظومة عمل توفر كل السبل لبدء مشروع جديد والمساهمة في نجاح المشروعات من هذا النوع تماشيا مع خطة التنمية للدولة.

تم توقيع مذكرة تفاهم مع اتحاد الجمعيات التعاونية لعرض منتجات أصحاب المشروعات الصغيرة وتسويقها من خلال الجمعيات.

تم إنشاء حاضنة المرأة بالتنسيق مع الهيئة العامة للتعليم التطبيقي.

ويضاف الى ذلك الدعم المادي الذي يقدم من البرنامج لأصحاب المشروعات الصغيرة حيث يقوم البرنامج بصرف العلاوة الاجتماعية لهم.

يقوم البرنامج بعمل العديد من الحملات التوعوية للشباب لتوجيههم للعمل بالمشروعات الصغيرة.

تم إقامه وتنظيم معرض رواد الأعمال الشبابي الكويتي بأرض المعارض بمشرف حيث استهدف إقامة 1000 مشروع صغير والذي تم افتتاحه في يونيو2013.

تم إقامه وتنظيم معرض رواد الأعمال الشبابي الكويتي الثاني بأرض المعارض بمشرف مستهدفا 1000 مشروع صغير والذي تم افتتاحه في يونيو2014.

جاري إقامه وتنظيم معرض رواد الأعمال الشبابي الكويتي الثالث بأرض المعارض بمشرف لإقامة 1000 مشروع صغير ومزمع افتتاحه في مايو 2015.

تم توقيع مذكرة تفاهم مع محافظة الفروانية واتحاد الجمعيات التعاونية لدعم المشروعات الصغيرة.

تم حصر عدد 120 مشروع صغير قام البرنامج بإعداد شرح مبسط ودراسة جدوى لكل مشروع منها، بحيث يمكن للمبادر الاطلاع عليها واقتباس ما يناسبه منها مع استمرار البرنامج في التواصل مع المبادر لحين بدء المشروع، ومتابعته بعد ذلك في تسويق منتجاته وتقديم كافة الخدمات الارشادية اللازمة له.

ثم إقامة برنامج العيادة الاستشارية الأول للتدريب وتشجيع المبادرين على العمل الحر تحت عنوان حدد مسارك.. مع مستشارك وبلغت عدد الفعاليات التي قدمها البرنامج للمشاركين 16 فعالية لعدد 400 مشارك من الراغبين في تملك مشروعات صغيرة من بينهم عدد 12 مبادر تم استقطابهم من العاملين بالجهات الحكومية وقاموا فعليا بتملك مشروع صغير.

ما الذي يقوم به البرنامج لتوعية الشباب للتوجه للعمل بالقطاع الخاص..؟

قام البرنامج بتنفيذ (7) حملات إعلامية تحت مسمى «التحدي»، وجاري الآن تنفيذ الحملة الثامنة ومحدد لانتهائها2015/3/31 بهدف تغيير مفاهيم وقيم العمل لدى العمالة الوطنية وتوجيهها نحو العمل في القطاع الخاص، تم البدء في تنفيذ هذه الحملات اعتبارا من عام 2005 ومازالت مستمرة حتى تاريخه، وتحتوي هذه الحملات على أنشطة إعلامية وتوعوية وفعاليات موجهة لكافة الشرائح وخصوصا الشباب الباحثين عن العمل بهدف تغيير ثقافة المجتمع وقناعاته نحو العمل في القطاع الخاص، وقد أثمرت الحملات السابقة إلى حد كبير في تغيير مفاهيم العمل لدى المواطن الكويتي مما كان له عظيم الأثر في اتجاه العديد من المواطنين إلى العمل في القطاع الخاص.

ما هو الصعوبات التي واجهت تطبيق القانون رقم 19 لسنة 2000 وأثرها على نسبة العمالة بالقطاع الخاص:؟

واجه البرنامج في تحقيق رؤيته وأداء رسالته وتنفيذه لأحكام القانون 19 لسنة 2000 بشأن دعم العمالة الوطنية مجموعة من العقبات والتحديات أهمها ما يلي:

تعدد الجهات المعنية بتنفيذ أحكام القانون رقم 19 لسنة 2000 مما أثر سلبا على تنفيذ أحكام هذا القانون حيث حدد المشرع وفقا لما تضمنه قرار مجلس الوزراء رقم 185 لسنة 2001 اختصاصات الجهات المعنية بتطبيق أحكام القانون 19 وحصر تلك الجهات في ثمان جهات، وتظهر الإشكالية هنا في تعدد الجهات مما أدى عند التطبيق العملي ببطء التنسيق بينها وأثره على النهوض بأهداف القانون وكان من الأفضل تبني ما جاء اقتراحه من البرنامج بشأن إنشاء هيئة تختص بالعمالة الوطنية يكون من بين مجلس إدارتها أعضاء عن تلك الجهات المشار اليها بالقرار 185 لسنة 2001 مما لازمه ودون شك سرعة اتخاذ القرار والتثبت من صحة صرف الدعم المالي للعمالة الوطنية في القطاع الخاص لمستحقيه وعلى نحو ما سيأتي تفصيله بالرؤيا المستقبلية للبرنامج.

قناعة بعض الباحثين عن عمل بأن مسؤولية توظيف المواطنين تقع على عاتق الحكومة فقط وان لا مسئولية ولا التزام عليه شخصيا أو على شركات القطاع الخاص لتوظيفهم.

في إطار التطبيق العملي للقانون 19 لسنة 2000 وقرار مجلس الوزراء رقم 391 لسنة 2001 بشأن منح العلاوة الاجتماعية للعاملين بالجهات غير الحكومية ظهرت بعض المعوقات التي تؤثر على حسن سير العمل وتحقيق الغاية المستهدفة، وأخص تلك المعوقات ظاهرة التعيين الوهمي وقد أفرد البرنامج ضمن رؤيته المستقبلية بحثا عن هذه الإشكالية والآليات المقترحة لحلها.

عدم التوافق بين مخرجات التعليم والاحتياجات الوظيفية الأمر الذي وصل إلى حد الخلل، حيث يدلل على ذلك وجود أعداد كبيرة من الباحثين عن العمل في الوقت الذي تتواجد فيه آلاف الفرص الوظيفية لدى الجهات غير الحكومية شاغرة ولا تجد من يشغلها من المواطنين.

وجود أعداد كبيرة من المسجلين في كشوف وقوائم الباحثين عن العمل الذين يرفضون فرص العمل التي يتم عرضها عليهم في القطاع الخاص خاصة فئة (حملة الشهادة الثانوية فما دون) غير الحاصلين على برامج تدريب أو تأهيل تخصصي ومعظمهم من الإناث وربات البيوت.

أعداد كبيرة من المتعطلين عن عمل من كبار السن لا يرغبون في الالتحاق به فضلا عن عدم رغبة الشركات في التحاقهم بالعمل لديها لكبر أعمارهم، ومن ثم فإن توافر فرص وظيفية في الجهات الحكومية أو الجهات غير الحكومية لهم تعد محدودة للغاية، لاسيما أن معظمهم يفتقد القابلية للتدريب، بل أن الكثير منهم ليست لديه الرغبة الحقيقية في العمل، وتنحصر رغباتهم فقط في الحصول على بدل البحث عن العمل أو من خلال وظيفة لا تتطلب جهدا أو ممارسة فعلية للعمل المنتج.

ما هي الرؤية المستقبلية لبرنامج إعادة الهيكلة..؟

من خلال رؤية البرنامج المستقبلية وأهدافه الرامية إلى جعل القطاع الخاص هو الموظف الأكبر من خلال تطوير سياسات التوظيف ومن ثم زيادة فرص العمل للعمالة الوطنية يعمل البرنامج في العديد من المحاور في آن واحد منها ما يدعم سياسات التوظيف وإيجاد فرص توظيف أمام العمالة الوطنية والحد من البطالة من واقع توفير العديد من السبل التي تدعم العمالة الوطنية وتحثها على الالتحاق بالعمل في الجهات غير الحكومية، ومنها ما يعنى بالحد من التعيين الوهمي وترشيد الانفاق الحكومي من خلال التحقق من صرف الدعم لمستحقيه وذلك على التفصيل التالي:-

سياسات التوظيف وإيجاد فرص توظيف أمام العمالة الوطنية والحد من البطالة.

استمرارا لجهود البرنامج في إيجاد فرص توظيف وتشجيع العمالة للالتحاق بالقطاع الخاص وذلك من خلال اقتراحه للعديد من المشاريع والقرارات التي تهدف إلى زيادة فرص العمل والحد من البطالة منها ما تم تضمينه تقرير العام المنقضي ومازال البرنامج حريصا على تنفيذه وأخصه:

-1 إقرار مهن جديدة للإناث كمشرفات التغذية وحارسات أمن بالتعاون مع وزارة التربية والعديد من الجهات الحكومية الأخرى بهدف تكويت العقود الحكومية وذلك بتوظيف المواطنين والمواطنات على كافة العقود الحكومية التي تناسب وظائفها مع المجتمع الكويتي.

-2 تبني برنامج اعادة الهيكلة والجهاز التنفيذي للدولة بالتعاون مع نقابة المحامين الكويتيين مشروع إنشاء شركة خاصة لإعلان الأوراق القضائية بعد دراسة مستفيضة أفرزت ضرورة إنشاء مثل هذه الشركات الداعمة للعمالة الوطنية بالقطاع الخاص.

ومنها ما تم استحداثه وحرص البرنامج على تنفيذه لزيادة معدلات تحقيق الهدف والرؤيا التي يصبو اليها وهي زيادة أعداد المعينين في القطاع الخاص ومن ذلك:-

-1 إبرام البرنامج للعديد من مذكرات التفاهم مع الجهات ذات العلاقة بدعم العمالة الوطنية لحثها على العمل بالقطاع الخاص ومن ذلك اتحاد الجمعيات التعاونية اتحاد الصناعات الكويتية - اتحاد المصارف - جمعية المحاسبين - جمعية المهندسين - محافظة الفروانية - وغيرها من الجهات الداعمة للتوظيف العمالة الوطنية في القطاع الخاص.

-2 اقتراح البرنامج بإنشاء مركز لتوظيف العمالة الوطنية يعنى بإعداد الاستراتيجيات المستقبلية الداعمة للشباب الكويتي في مجال توفير الفرص الوظيفية المناسبة لهم والتي تتوافق مع ميولهم وتخصصاتهم، إضافة الى فتح نوافذ المعرفة والتعرف على المشاريع التنموية للدولة لتحقيق التواصل بين الشباب وهذه المشاريع والتي تعد الركيزة الأساسية في تشغيل العمالة الوطنية المتخصصة تمهيدا لتوظيف الشباب الكويتي عليها

فوزي المجدلي

- بلغ عدد من تقاضى العلاوة الاجتماعية وعلاوة الأولاد من عام 2001 وحتى نهاية ديسمبر 2014 «109774» مواطناً ومواطنة
- إجمالي أعداد الطلبة الذين استفادوا من التدريب خلال الفترة من عام 2003 وحتى نهاية ديسمبر 2014 « 7291 » طالباً وطالبة
- إبرمنا العديد من مذكرات التفاهم مع الجهات ذات العلاقة بدعم العمالة الوطنية لحثها على العمل بالقطاع الخاص
- بلغ عدد الخريجين صارفي المكافأة الاجتماعية المقررة لهم « 26394» خريجاً خلال المدة من 1/1/2012 وحتى نهاية ديسمبر 2014
- قناعة بعض الباحثين عن عمل بأن مسؤولية توظيف المواطنين تقع على عاتق الحكومة من الصعوبات التي تواجهنا
- شارك البرنامج في عدة معارض محلية منها معرض سوق المباركية ونادي ضباط الجيش
- عدد الباحثين عن عمل المتقدمين للبرنامج الذين استفادوا من قرار بدل البحث عن عمل 31848 باحثاً
- تم توقيع مذكرة تفاهم مع اتحاد الجمعيات التعاونية لعرض منتجات أصحاب المشروعات الصغيرة وتسويقها من خلال الجمعيات
- إقامة كرنفال للمشاريع الصغيرة بالجمعيات منها كرنفال جمعيتي الروضة و اليرموك
- تم إنشاء حاضنة المرأة بالتنسيق مع الهيئة العامة للتعليم التطبيقي

مبنى إعادة هيكلة القوى العاملة